

من زمن نتناهو إلى عهد بينيت.. علاقات عمانية إسرائيلية دافئة تقف على عتبة التطبيع استئناف سريع للتواصل بين الطرفين بعد التغيير الحكومي في إسرائيل



عمان لا تزال تؤثر التريث والحذر

وتدرس إدارة بايدن إرسال السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل دان شابيرو إلى الشرق الأوسط ليقوم بتنسيق جهود توسيع اتفاقات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل. ويعمل المسؤولون الأميركيون أيضا على تشجيع المزيد من العلاقات في المجالات التجارية والتعليم وغيرها من المجالات بين إسرائيل والدول العربية معها. ويأملون أن يؤدي النجاح المحوظ هناك إلى تعزيز الاتفاقات الثنائية في المنطقة، بينما تواصل الولايات المتحدة العمل على حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

عدم التعجيل بالتطبيع رغم غياب الموانع خيار عماني - إسرائيلي مشترك يعكس ارتياح الطرفين للمستوى الحالي من العلاقات بينهما

وتتضمن اتفاقات إبراهيم إعلانا عاما لدعم العلاقات السلمية في الشرق الأوسط بين اليهود والمسلمين والمسيحيين وجميعهم من أتباع الديانات المرتبطة بالنبي إبراهيم. ورات إدارة ترامب أن الاتفاقات تمهد جزئيا الطريق نحو علاقات كاملة مع إسرائيل بما في ذلك التعاون الأمني والاستخباراتي لمواجهة الخصوم المشتركين. ولا تزال هناك معارضة في البلدان العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكن مؤيدي الاتفاقات يقولون إن عزل الدولة العبرية فشل في التغلب على عقود من الجمود بشأن مطالبة الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة.

بقيادة دونالد ترامب، حيث تخدم العملية التي بدأتها إدارة ترامب وحققت فيها قفزة عملاقة تمثلت في إقامة أربع دول عربية علاقات طبيعية مع الدولة العبرية، سياسة التهذبة والتخلص التدريجي من عبء الصراعات وخصوصا في الشرق، التي تنتهجها إدارة بايدن.

وعلى هذا الأساس قالت الوكالة إن واشنطن يصد استئناف جهود بدأتها لتشجيع مجموعة من الدول العربية بينها على الأقل دولة خليجية واحدة على توقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل، وذلك بعد أن عطلت حرب غزة الأخيرة تلك الجهود.

ويعتبر تبني اتفاقات إبراهيم للسلام انتقالا مشهودا في سياسة الإدارة الديمقراطية في التقارب مع سياسة سابقتها الجمهورية، إذ ترى إدارة بايدن أفاقا مهمة لتوقيع العديد من الحكومات العربية الأخرى اتفاقيات للتهدئة وتطبيع العلاقات مع إسرائيل. لكن المسؤولين الأميركيين يتحفظون على أسماء البلدان التي يعتبرونها مرشحة أكثر من غيرها للقيام بالخطوة التي قامت بها من قبل كل من دولة الإمارات والمملكة المغربية ومملكة البحرين.

وبينما يُعتبر السودان مرشحا فوق العادة لاستكمال التطبيع مع إسرائيل بعد توقيعها إعلانا للنوايا، ينظر "الغربيون" منذ فترة طويلة لسلطنة عمان على أنها هدف محتمل، بحسب أسوشيتد برس.

ولا يبدو أن هناك حواجز أمام إمكانية التطبيع بين عُمان وإسرائيل، وهو ما أظهرته على الأقل الزيارة الاستثنائية والمفاجئة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو إلى مسقط في أكتوبر 2018، حيث ظهر إلى جانب سلطان عمان الراحل قابوس بن سعيد.

انتقال سلطنة عمان وإسرائيل بالعلاقات الدافئة بينهما إلى صفة التطبيع الرسمي والكامل يبدو أمرا منطقيًا في ظل استقرار تلك العلاقات وعدم تأثرها بالتغيرات، لكن الدولتين تبدوان إلى حد الآن مرتاحتين لمستوى التواصل والتنسيق الثنائي بشكله الحالي وتتاينان في الانتقال به إلى مستوى أعلى.

تلك العلاقات توجت زيارته التاريخية للسلطنة سنة 2018. وكثيرا ما يترافق الحديث عن العلاقات الجيدة والمستقرة بين عمان وإسرائيل مع السؤال عن موعد نقل تلك العلاقات إلى سياق رسمي بإعلان التطبيع الكامل بين البلدين على غرار ما أقدمت عليه خلال الأشهر الماضية كل من الإمارات والمملكة العربية السعودية والسودان عدة خطوات في ذات الاتجاه.

وإجابة عن هذا السؤال نفى مصدر دبلوماسي إسرائيلي وجود موانع لدى أي من الطرفين الإسرائيلي والعُماني لتطبيع العلاقات، متوقعا أن تكون عمان اختارت التريث للإدغام على تلك الخطوة وأن خيارها وجد تفهما لدى الجانب الإسرائيلي، خصوصا وأن الجانبين مرتاحين للمستوى الحالي من العلاقات بينهما ويصد الاستفادة من التنسيق المشترك في عدة ملفات.

واستدرك ذات المصدر بالقول إن "ذلك لا يعني إمكانية أن تشهد الفترة القادمة تطبيعا رسميا للعلاقات الإسرائيلية العمانية خصوصا وأن هذا المسار يحظى بدعم الولايات المتحدة حليفة الدولتين معا".

ويحل كلام الدبلوماسي الإسرائيلي على ما أورده مؤخرا وكالة أسوشيتد برس بشأن اهتمام إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بتوسيع دائرة تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ما يشكل نقطة وفاق نادرة لتلك الإدارة الديمقراطية مع سابقتها الجمهورية

مسقط - عكس اتصال هاتفي جرى بين وزير خارجية عُمان بدر البوسعيدي ونظيره الإسرائيلي يائير لابيد حافظ مسقط وتل أبيب على تواصلهما في إطار علاقات لا تزال رغم ما يبدو من تطورها تقف على بعد خطوة واحدة من إعلان التطبيع بشكل رسمي.

وأعرب البوسعيدي الخميس عن الأمل في قيام الحكومة الإسرائيلية الجديدة بتبني رؤية للسلام الراسي إلى اتخاذ خطوات ملموسة تتلاقى مع تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية. كما أكد على "ثوابت سياسة السلام العمانية المعروفة في هذا السياق".

وذكرت وكالة الأنباء العمانية أن ذلك جاء خلال اتصال هاتفي تلقاه البوسعيدي من لايد بمناسبة تولى الأخير حقيبة وزارة الخارجية ضمن التشكيل الحكومي الجديد في إسرائيل. وجاء الاتصال الأول من نوعه بعد إزاحة بنيامين نتنياهو عن رئاسة الحكومة الإسرائيلية وتشكيل حكومة جديدة برئاسة نفتالي بينيت، لظهور مدى استقرار العلاقات العمانية الإسرائيلية وعدم تأثرها بأحداث المنطقة وتغيير المسؤولين من الجانبين.

وكان البوسعيدي قد خُلف على رأس الخارجية العمانية سلفه يوسف بن علوي الذي أقبل في أغسطس 2020 مخلفا بصمة واضحة في تطوير العلاقات بين مسقط وتل أبيب، كما أن عهد نتنياهو شهد قفزات في مسار

حرب اقتصادية من طرف واحد بين الحكومة اليمنية والحوثيين

وردا على سؤال لـ "العرب" حول طبيعة الإجراءات التي تتخذها سواء

الحكومة اليمنية أو الحوثيون في إطار الحرب الاقتصادية والنقدية المستعرة بينهما، وإمكانية ترجيح كفة أي من الطرفين في هذه الحرب، قال الباحث الاقتصادي اليمني إن "استمرار الحرب الاقتصادية لن يكون ضحيتها بدرجة أولى سوى المواطن اليمني في جميع المناطق، كون طباعة المزيد من العملة تعني ارتفاع حجم التضخم وتدني القوة الشرائية للعملة وتدهور قيمتها أمام العملات الأجنبية، وبالتالي ارتفاع عُشولات تحويل الأموال وفقدان المواطنين لقيمة أصولهم بعد مصادرتها من الحوثيين أو انخفاض تقييمها وارتفاع أسعار السلع والخدمات".

ومن هنا، يضيف المساجدي، يكون المستفيدون من الفوضى الحاصلة في هذا الجانب هم تجار الحروب في طرفي الصراع، وما لم يكن هناك تدخل عاجل لتوحيد السياسة النقدية ومنع أي عملية طباعة جديدة فإن قيمة العملة اليمنية ستتهافت في المناطق الحوثيين الذين قد يصلون قريبا إلى مرحلة تشبه الحالة الصومالية من انعدام النقد واللجوء إلى مرحلة النقد الإلكتروني رغم صعوبة تنفيذه في اليمن لعدة اعتبارات.

ومن جهته اعتبر الباحث السياسي اليمني ماجد الداعري أن حرب البعث السياسي والحوثي لا تقتصر على الجهات العسكرية التي تأخذ طابع الاشتداد والغتور بين لحظة وأخرى وإنما أخذت بعدا اقتصاديا أخطر وأكثر اشتدادا وتوترا من خلال الاستماتة الحوثية في إسقاط مارب والسيطرة على منابع النفط والغاز هناك والإصرار على فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة أمام سفن المشتقات النفطية دون قيد أو شرط قبل أي عودة للمفاوضات.

ولكن الأكثر تطورا في هذه الحرب الاقتصادية المستعرة بين الجانبين، حسب رأي الداعري، في اشتداد الصراع على طباعة العملة مع استمرار الحوثيين في رفض التعامل بالعملة الجديدة ذات الأحجام الصغيرة وصولا إلى التعميم الاستباقي من بنكهم المركزي بصنعاء برفض قبول التعامل مع طبعة نقدية جديدة لفة الألف ريال بالحجم الكبير السابق للعملة اليمنية من غير الفئات "التسلسلية" بوصفها مزورة رغم عدم وجود ما يؤكد طباعة عملة وإنما من باب التخوف من إمكانية لجوء الشرعية إلى هذا الحل الإضراري لتوحيد قيمة صرف العملة في كل مناطق اليمن.

وفشلت محاولات سابقة قادتها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعقد جولة مشاورات اقتصادية بين الحكومة اليمنية والحوثيين في العاصمة الكينية نيروبي بهدف التوصل لهدنة اقتصادية بين الطرفين، تنعكس إيجابيا على الوضع المعيشي والإنساني المتدهور في اليمن.

وتؤكد مصادر يمنية مطلعة وجود مراكز قوى في الشرعية ولدى الحوثيين تعمل على حد سواء لتعطيل أي اتفاق لتوحيد القنوات المالية في اليمن مستفيدة من مظاهر الصراع التي خلقت أسواقا سوداء تتبادل فيها قيادات حوثية وقيادات نافذة في الشرعية المصالح.

صالح البيضاوي

عدن - أعلن البنك المركزي غير المعترف به التابع للمليشيات الحوثية منع تداول عملة جديدة أصدرتها الحكومة اليمنية، مطابقة لشكل العملة اليمنية القديمة المتداولة في مناطق سيطرة المليشيات. واعتبر خبراء ماليون أن الإجراء الحوثي يزيد من حدة الحرب الاقتصادية المستعرة بين الحكومة اليمنية والحوثيين والتي انعكست بشكل كبير على سعر صرف الريال اليمني الذي يشهد تباينا في قيمته مقابل العملات الأجنبية بين مناطق الشرعية ومناطق الحوثيين.

وأصدر الحوثيون قرارا منعوا بموجبه التعامل مع طبعة جديدة صادرة عن البنك المركزي اليمني الخاضع لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، واصفين تلك العملة من فئة الألف ريال وتحمل تاريخ 2017 بأنها "مزورة" ودعوا لعدم التعامل معها أسوة بالطبعات التي أصدرتها الحكومة اليمنية منذ نقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن في العام 2016.

عبد الحميد المساجدي
الحوثيون قد يصلون إلى مرحلة انعدام النقد على غرار الحالة الصومالية

ماجد الداعري
حرب الشرعية والحوثي أخذت بعدا اقتصاديا خطرا

وعلقت مصادر قريبة من الحكومة اليمنية على قرار الحوثيين بأنه جزء من سياسة ممنهجة لتعميق الانقسام المصرفي والاقتصادي، وإفشال أي محاولات تبذلها الحكومة الشرعية لردم الهوة المصرفية والمالية بين المناطق المحررة وتلك الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

واعتبر الباحث الاقتصادي اليمني عبد الحميد المساجدي في تصريح لـ "العرب" إصدار العملة إحدى الأدوات القانونية المكفولة للبنك المركزي اليمني في إطار سياسته النقدية، كونه الوحيد الذي يمتلك السلطة الشرعية لطباعة العملة وتصديرها وهو الجهة الوحيدة المخولة بتحديد ما هو المزور وما هو الشرعي.

وكشف المساجدي أن العملة النقدية من الشكل القديم، وخاصة فئة ألف ريال موضع الخلاف الحالي بين الحكومة والحوثيين، تمت طباعة 400 مليار ريال منها في العام 2017 بناء على عقد موقع مع البنك المركزي قبل نقله إلى عدن وصدرت للسوق في شهر يوليو 2017 وتداولها الناس في جميع المناطق اليمنية بما فيها مناطق سيطرة الحوثي، وهي أوراق تحمل توقيع أول محافظ للبنك المركزي بعد نقله إلى عدن منصور الفعلي.

ووصف موقف الحوثيين من العملات التي يصدرها البنك المركزي اليمني في عدن بأنه "عبارة عن مساومة مسبقة بعد تسرب أبناء عن وصول 60 مليار من الأموال المطبوعة بالشكل القديم، من أجل الضغط لتقاسم هذه الأموال".



شظايا الحرب الشاملة تصيب الريال في مقتل

ارتباك عراقي أمام أزمة البطالة المستفحلة

العراق بحسب ذاته، باعتباره مظهرًا لضعف الدولة وانتشار الفساد في مؤسساتها وارتخاء قبضتها على منافذها الحدودية. وأوضح الركابي أنه "تمت إحالة 400 شركة في القطاع الخاص إلى محكمة العمال خلال 2021 لعدم التزامها بنسبة تشغيل العمالة العراقية وعدم تطبيقها الدقيق لقانون التقاعد والضمان الاجتماعي".

وأقرت الحكومة العراقية قبل سنوات قانونا يلزم الشركات كافة بتشغيل 50 في المئة من العمالة العراقية، لكن شركات القطاع الخاص ظلت تفضل تشغيل

من الشباب المقبلين على سوق الشغل، بينهم عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد، وتوصف شهادتهم العلمية بأنها نتاج عملية تعليمية عشوائية تسير بمعزل عن ظروف البلاد وقدرة اقتصادها على خلق الوظائف.

وقال وزير العمل العراقي عادل الركابي في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية العراقية إنه تم "ترحيل الآلاف من العمال الأجانب كانت إقامتهم غير شرعية وأثروا في فرص الشباب العراقي بالتوظيف".

وكان البوسعيدي قد خُلف على رأس الخارجية العمانية سلفه يوسف بن علوي الذي أقبل في أغسطس 2020 مخلفا بصمة واضحة في تطوير العلاقات بين مسقط وتل أبيب، كما أن عهد نتنياهو شهد قفزات في مسار

بغداد - أعلنت الحكومة العراقية الخميس ترحيل الآلاف من العمال الأجانب وإحالة المئات من شركات القطاع الخاص إلى القضاء لعدم التزامها بقرار تشغيل نسبة من العمالة المحلية. ويأتي اللجوء إلى هذا الحل الذي يواجه انتقادات من وجهة نظر إنسانية وحقوقية، ومن زاوية اقتصادية أيضا بالنظر إلى طابعه السريع والمفاجئ لعدد من المؤسسات، ضمن محاولات الحكومة العراقية البحث عن حلول عاجلة لمعضلة البطالة المستفحلة عبر سنين طويلة والتي تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى مثار غضب متصاعد لمئات الآلاف

من الشباب المقبلين على سوق الشغل، بينهم عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد، وتوصف شهادتهم العلمية بأنها نتاج عملية تعليمية عشوائية تسير بمعزل عن ظروف البلاد وقدرة اقتصادها على خلق الوظائف.

وقال وزير العمل العراقي عادل الركابي في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية العراقية إنه تم "ترحيل الآلاف من العمال الأجانب كانت إقامتهم غير شرعية وأثروا في فرص الشباب العراقي بالتوظيف".